ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights
التداعيات
الحقوقية للتدخل التركي في أفريقيا
(ليبيا والصومال نموذجًا)

التداعيات الحقوقية للتدخل التركي في أفريقيا.. ليبيا والصومال نموذجًا

المقدمة

أسست تركيا دورها في إفريقيا على تقديم المساعدات الاقتصادية بدلاً من التدخل العسكري. لكن سرعان ما ظهر التحرك نحو الوجود العسكري مع افتتاح قاعدة عسكرية في مقديشو بالصومال في سبتمبر 2017. جاء ذلك بعد انسحاب الإمارات العربية المتحدة من الصومال بناءً على طلب الحكومة الصومالية. ثم كان التدخل الأحدث لتركيا في ليبيا. لكن هناك تشابه بين ليبيا والصومال: فكلا البلدين لديهما حكومات ضعيفة وهشة وجماعات معارضة مسلحة.

وبشكل عام يمكن القول إن لتركيا العديد من الأهداف لتدخلها في أفريقيا؛ منها إحياء العثمانية الجديدة والاستفادة من الموارد الاقتصادية للدول الإفريقية، وكذلك أهداف عسكرية وأمنية منها تصدير أسلحة والسيطرة على الدول، وكسب تصويت هذه الدول لتركيا في المحافل الدولية.

غير أن تلك التدخلات التركية في أفريقيا سببت العديد من التهديدات للأمن والسلم والأفريقي. وستتناول هذه الدراسة التركيز على التدخل التركي في ليبيا والصومال وتداعياته على الدولتين وعلى الأمن والسلم الأفريقي.

المحور الأول – التدخل التركي في ليبيا.. حقوق الإنسان في خطر كبير

مثَّل توقيع تركيا مع حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج مذكرتي تفاهم لتحديد الحقوق البحرية والتعاون الأمني والعسكري بينهما، نقطة فاصلة في التدخل التركي في الساحة الليبية؛ فتحول إلى تدخل مباشر ومعلن ونوعي؛ فإثر ذلك زادت تركيا دعمها العسكري لقوات الوفاق فقامت بتزويدها بمنظومات التسلح النوعية و امدتها أيضاً بمستشارين عسكريين أتراك ومرتزقة، الأمر الذي ساهم في تحويل مجريات المعركة ونجاح قوات الوفاق من إخراج قوات الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير حفتر من مدن الساحل الغربي، وطرابلس وضواحيها، وقاعدة الوطية الجوية ومدينة ترهونة، وتراجعها نحو مدينة سرت وقاعدة الجفرة العسكرية في وسط البلاد.

وقد فتح ذلك "النصر العسكري" لقوات الوفاق شهيةَ أنقرة لقطف ثمار تدخلها من خلال تعزيز نفوذها العسكري بإقامة قواعد لها في الأرض الليبية. وتحقيق مصالحها الاقتصادية عبر توقيع اتفاق مع حكومة طرابلس للتنقيب عن النفط والغاز قبالة السواحل الليبية، إلا أن الأهداف والتمدد التركي في ليبيا يصطدم بالسياسات الإقليمية والدولية تجاه ليبيا. غير أنه من المهم الإشارة إلى أشكال هذا التدخل التركي في الشؤون الليبية بشكل أكثر تفصيلا:

أولًا: التدخل العسكري التركي.. لا حق في الأمن

رغم أن تركيا كانت ولا تزال تمتلك عدة بدائل تتمكن من خلالها من دعم حليفها السراج دون أن تنقل قوات عسكرية تركية للقتال هناك إلا أنه يمكن القول أن أردوغان استغل حاجة السراج إلى مثل هذا الدعم حتى يحصل على موطئ قدم في ليبيا لعدة اعتبارات منها علاقته المتوترة مع مصر ومنها حقول النفط وكذلك مسألة غاز المتوسط وقد تكون هذه الخطوة مقدمة لإقامة قاعدة عسكرية تركية دائمة في ليبيا إذا ما استتب الأمر لحكومة السراج كما يراهن الأتراك وذلك لما لليبيا من موقع جيوستراتيجي أو على الأقل بقاء تواجد عسكري رسمي تركي أياً كان عدده على الأراضي الليبية.

أ. إمدادات التسليح:

وهناك العديد من الدلالات على الدعم التركي للميليشيات في ليبيا حيث ضبطت السلطات الليبية في ميناء الخمس البحري غرب ليبيا في 17 ديسمبر 2018 شحنتي أسلحة ضخمتين وذخائر وحملات قادمة من ميناء مرسين التركي وكان عدد الذخائر الواردة في هاتين الشحنتين 4.2 مليون رصاصة إضافة الي الآلاف من المسدسات والبنادق.

ومن قبل أوقفت السلطات اليونانية سفينة أسلحة تركية كانت في طريقها الي ليبيا في يناير من نفس العام كانت في طريقها الي ليبيا ورغم أن السفينة كانت تحمل علما تنزانيا الا أنها أخذت حمولتها من ميناءي مرسين والأسكندرونة التركيين وعثرت السلطات اليونانية على ما يقرب من 29 حاوية تحتوي على مواد تستخدم في صناعة المتفجرات ويتعارض ذلك مع سياسات الاتحاد الاوربي والأمم المتحدة الذين فرضا حظرا على بيع ونقل وتوريد الأسلحة الي ليبيا منذ 2011.[1] خارقة بذلك الحظر الأممي المفروض منذ 2011 والذي كان آخر تجديد له من قبل مجلس الأمن في يونيو 2019.

وقد كانت قوات الجيش الوطني الليبي أعلنت أغسطس الماضي عن استهداف وتدمير طائرة إمداد عسكرية تركية ضخمة تحمل ذخائر وطائرات مسيّرة وصواريخ متعددة الأغراض. كما أن إسقاط الجيش الليبي لطائرات مسيرة تركية وتدميره لمدرعات تركية الصنع لدليل على هذا الدعم التركي وتهريب الأسلحة بالمخالفة للقرار الأممي لكن يبقى أن هذا الدعم لم يشكل فارقاً كبيراً في المعارك الجارية ولم يسهم في تحقيق تقدم للميليشيات على قوات الجيش بل ربما يكون كل ما يسهم فيه هو تأخير وتعطيل تقدم قوات الجيش الوطني الليبي باتجاه العاصمة.

[1] مصطفى صلاح، الدور التركي في ليبيا.. الاليات وحدود التأثير، المركز العربي للبحوث و الدراسات، ابريل 2019، متاح على: http:- - www.acrseg.org- 41178

ب. دعم ميليشيات مسلحة داخل ليبيا:

تجمع تركيا علاقات قوية مع ميليشيات مسلحة ليبية تتراوح ما بين الدعم والتنسيق إلى الإمداد بالمعدات والأسلحة العسكرية وعلى رأس هذه الميليشيات المجموعات التابعة لجماعة الإخوان وكتائب مصراتة، فضلا عن العلاقات الوثيقة مع قادة الجماعة الليبية المقاتلة وكتيبة النواصي ولواء الحلبوصي وميلشيات أسامة الجويلي وقوة الردع والتدخل المشتركة محور أبو سليم وميليشيات فجر ليبيا وغيرها من الميليشيات التي تقاتل ضد قوات الجيش الوطني الليبي بدعم تركي وقطري.

وتستهدف تركيا من علاقتها مع هذه الكتائب والميليشيات الحرب بالوكالة حيث تدعم حكومة أردوغان الميليشيات الليبية المسلحة لتحقيق أهدافها فهي من جهة تسعى إلى أن تكون أحد الفاعلين السياسيين في الأزمة الليبية ومن جهة أخرى تحاول قدر الإمكان البعد عن تحمل الخسائر البشرية للمعارك.

ج. ارسال مرتزقة سوريين الى ليبيا:

لا يعتبر التوظيف التركي للميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية النشطة بسوريا في ليبيا جديداً وربما كل ما يختلف الآن هو التوسع في هذا التدفق بجانب التواجد العسكري التركي النظامي المتوقع.

ففي يونيو 2019 عبر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن قلقه من تدفق الإرهابيين إلى ليبيا من إدلب السورية وذلك على ضوء تقارير ومعلومات كانت قد تحدثت عن نقل الأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة عبد الكريم بلحاج عبر شركة "الأجنحة الليبية" لعناصر إرهابية مسلحة من إدلب إلى ليبيا، وأشارت عدة تقارير غربية إلى عمل حكومة الوفاق على استجلاب ما تبقى من إرهابيين في سوريا عبر تركيا كما أكدت لجنة الدفاع والأمن القومي بمجلس النواب بطبرق مايو 2019 وصول إرهابيين تابعين لجبهة النصرة من إدلب السورية ينتمون للقتال إلى جانب قوات الوفاق بجهود تركية.

وبدأت تركيا منذ 25 ديسمبر 2019 بدأت في تسيير رحلات يومية ليلية من إسطنبول إلى ليبيا بمعدل رحلتين إلى أربع رحلات تابعة لشركات هي (الأفريقية – الأجنحة الليبية – البراق) في اتجاه طرابلس ومصراتة وذلك لنقل عناصر مسلحة وإرهابية من تلك التي كانت تقاتل الجيش السوري إلى حيث تدعم حكومة الوفاق وتعوض خسائرها البشرية وتقاتل الجيش الليبي.

وفي هذا السياق فقد كانت أنباء تحدثت عن عقد اجتماعات بين عدد من كبار الضبّاط الأتراك عقدوا مع ضبّاط تابعين لرئاسة أركان حكومة الوفاق في طرابلس تلتها اجتماعات بين ضبّاط من المخابرات التركية وقياديين من أبرز

الفصائل المسلّحة الموالية لتركيا في الشمال السوري. وتعد غالبية هذه العناصر من القومية التركمانية وأفراد من الجيش السوري الحر المدعوم من تركيا وقد اختاروا الذهاب للقتال في ليبيا مقابل وعود بمرتبات شهرية مجزية وخدمات الإعاشة والسَكن التي ستقدّمها لهم حكومة الوفاق في طرابلس بالإضافة إلى منحهم الجنسية التركية.

وتشير تقديرات المرصد السوري لحقوق الإنسان إلى أن عدد السوريين المرتزقة التي ارسلتهم تركيا 17420 مرتزق من بينهم 350 طفلا دون سن الـ18 في حين بلغ تعداد الجهاديين الذين وصلوا إلى ليبيا، "10000" بينهم 2500 من حملة الجنسية التونسية.[2] إلى المعسكرات التركية لتلقي التدريبات والتجهيز للسفر وهؤلاء المقاتلين من فصائل "السلطان مراد" و"سليمان شاه" و"لواء المعتصم" وهو ما يعد جريمة طبقا للقانون الدولي الذي يمنع تجنيد المرتزقة واستخدامهم في القيام بأعمال مسلحة أو إرهابية وذلك في ضوء الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم.[3]

ثانيا– التدخل الاقتصادي.. موارد الشعب الليبي مهددة

أ. قطاع الإنشاءات

حاولت تُركيا تعويض خسائرها في العقد الماضي، فنجحت في الحصول على اتفاق تعويض مبدئي من حكومة السراج بقيمة 2.7 مليار دولار عن أعمال نُفّذت في ليبيا خلال عهد "القذافي"، كان من المفترض أن يسددها الأخير قبل حرب 2011، وذلك مع الإبقاء على قضايا التحكيم الست المنظورة أمام غرفة التجارة الدولية دون التنازل. ويتضمن الاتفاق الذي أعلن عنه الجانب التُركي خطاب ضمان بمليار دولار إلى جانب 500 مليون دولار عن الأضرار التي لحقت بالآلات والمعدات، إضافة إلى ديون غير مسددة بقيمة 1.2 مليار دولار. كما أُعلن عن نية تُركيا استكمال تأخيرات الأعمال التركية المتعاقد عليها في ليبيا، والتي تأخرت بفعل الحرب وتصل قيمتها إلى 16 مليار دولار، بما في ذلك ما بين 400 و500 مليون دولار لمشروعات لم تبدأ حتى الآن .

كما جرى توقيع عقود جديدة لمشروعات مثل محطات طاقة ومشاريع إسكان ومراكز تجارية، لعل أبرزها إعادة إسناد بناء نحو 5 آلاف منزل في العاصمة طرابلس لخمس شركات من بينها ثلاث شركات تُركية واثنتان محليتان، على أن تقوم الشركات التركية ببناء 3050 منزلًا، بينما تقوم الشركتان المحليتان بباقي الوحدات ثم تُعيد شراء ما بنته الشركات

[2] بعد انتهاء عقودهم القتالية في ليبيا مرتزقة فصائل انقرة عادوا لسوريا، المرصد السوري لحقوق الانسان، سبتمبر 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 3hDr0RF

[3] عبد المجيد ابو العلا، التدخل العسكري التركي في ليبيا، المركز العربي للبحوث و الدراسات، متاح على: http:- - www.acrseg.org- 41453

التُركية، وذلك بعد أن كان ذات العقد قد أسند لشركة "شينهان" الكورية الجنوبية، والتي لم تستطع استكماله بسبب أعمال القتال الدائرة، مما دفعها لرفع قضية تحكيم بشأنه، مُطالبة بتعويض 2 مليار دولار.

ب. قطاع الطاقة

تُجري شركة الطاقة التركية Karadeniz Holding محادثات مع الحكومة الليبية لبيع الكهرباء من سُفنها التي تعمل كمحطات عائمة لتوليد الكهرباء، ويجري الاتفاق على بيع نحو ألف ميجا وات من الكهرباء، على أن تبدأ العمل بحد أقصى في شهر سبتمبر 2020، وذلك من نحو عشر سُفن من إجمالي 25 سفينة بقدرة 4100 ميجا وات تملكها الشركة، وهو ما يُحمل الدولة الليبية أرقامًا ضخمة في تجربة يشهد بفشلها الاقتصاد اللبناني الذي تُؤجر له تُركيا ذات السُفن بدلًا من بناء محطات كهرباء دائمة تتحول لأصول للبلاد.

ج. قطاع النفط

تستعد الشركة التُركية للنفط – التي حظيت بمُعاملة تفضيلية جعلتها تتغلب على الهوة التكنولوجية والمالية بينها وبين شركات النفط الدولية – بعد أن فشلت في تحقيق أية نجاحات في السوق الليبية على مدار 60 عامًا، للتنقيب عن النفط والغاز في مياه شرق ليبيا، وذلك بعد أن وقعت الحكومة اتفاق تعيين الحدود البحرية نهاية العام الماضي، وهي حدود لن تقوم أية شركة بالاستثمار فيها بسبب التنازع الدولي عليها. وبناء على ذلك، تقدمت الشركة بطلب للسماح لها بالتنقيب في مُنتصف مايو، ستستغرق الموافقة عليه نحو ثلاثة أشهر، تبدأ بعده الشركة التنقيب في مناطق واعدة للغاية، لم يكن من المُمكن لها الحصول عليها في ظل مُنافسة عادلة دونما تدخل سياسي.

د. التدخل عن طريق فخ المساعدات الإنسانية

تعتبر وكالة التنسيق والإغاثة التركية "تيكا" هي اليافطة الخيرية للمشروع العثماني الإخواني الجديد، وهي بالأساس أداة اختراق للمجتمع تجمع بين الجانب المخابراتي وبين تمويل الإرهاب من خلال الدعم الذي تقدمه للجمعيات والمنظمات والأفراد المتورطين في ضرب مؤسسات الدولة الليبية"[4]

[4] الحبيب الاسود، تيكا ذراع استخباراتية تركية بقناع انساني، العرب، اكتوبر 2019، متاح على: https:- - bit.ly- 3bxwigf

ثالثًا: تداعيات التدخل التركي في ليبيا على حقوق الإنسان:

أ. انفلات الآمن في ليبيا:

حيث تقوم الميلشيات التابعة لتركيا بسرقة ونهب البيوت ووقعت العديد من حالات لتحرش واغتصاب فتيات ليبيات من قبل المليشيات وعندها خرج الليبيين للتظاهر ضد حكومة الوفاق قامت الميلشيات التابعة لحكومة الوفاق بإطلاق النار على المتظاهرين.[5] وبالتالي استعادة الحق في الأمن أصبح مرهوناً بوقف التدخل التركي السافر في الشأن الليبي.

ب. تهديد أمن الدول المجاورة لليبيا:

بخطر انتقال هذه التنظيمات الإرهابية في ليبيا المدعومة من تركيا، وقامت القوات المسلحة المصرية بتدمير حوالي 10 آلاف سيارة دفع رباعي محملة بإرهابيين على الحدود الغربية في خلال 6 سنوات".[6] بجانب الدول الأخرى مثل تونس التي دائما ما يتم تسلل الارهابين من ليبيا اليها.[7]

ج. الاستيلاء على ثروات الدولة الاقتصادية:

فعلى سبيل المثال تم استدعاء محافظ مصرف المركزي الصديق الكبير إلى أنقرة لمقابلة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان والتي انتهت فيها إلى تعليمات بإنشاء وديعه بثمانية مليار دولار بالمصرف المركزي التركي بقرض حسن (بدون فوائد) وهذا بهدف ضمان المدفوعات الليبية مقابل المعدات العسكرية التركية وأجور المرتزقة بمعنى (تسديد فاتورة الحرب مقدماً)، وهذا أكبر دليل على هيمنة تركيا اليوم على القرار السياسي والمالي في ليبيا.[8] حيث يتضح وجود رغبة لدى تركيا في تعويض ما فاتها من أرباح في سوق الإنشاءات الليبي خلال العقد الأول من القرن العشرين، وذلك بفرض سيطرة تامة على القطاعات الكُبرى في الاقتصاد الليبي بحيث تُسيطر على قطاعات النفط والإنشاءات والطاقة، بما يحول جزءًا ملموسًا من الثروات النفطية للبلاد إلى الاقتصاد التُركي الذي يترنح تحت ضغط الديون وانسحاب الاستثمارات الأجنبية بنوعيها المُباشر وغير المُباشر. وفي سبيل ذلك ستبذل تُركيا أقصى ما تستطيع حتى لو اضطرت إلى هدم الدولة الليبية أو تفتيتها على غرار النموذج القبرصي.

---

[5] مطالبة دولية بتحقيق فوري في اطلاق النار على مظاهرات طرابلس، سكاي نيوز، اغسطس 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 3iJ9zAM

[6] احمد عبد الرحمن، تدمير 10 الاف سيارات محملة بارهابيين على الحدود الغربية، اليوم السابع، يوليو 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 3iEarGL

[7] اجراءات كورونا تكشف تسلسل الارهابيين من ليبيا الي تونس، البيان، يوليو 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 3kjIR1G

[8] سوزان الغيطاني، رشوان يكشف الدوافع الاقتصادية للتدخل التركي في ليبيا، بوابة افريقيا الاخبارية، يوليو 2020، متاح على https:- - bit.ly- 3klIILi

ثانيا– التدخل التركي في الصومال.. شكل آخر لانتهاكات حقوق الإنسان

سعت تركيا بتغلغلها في الصومال ليصبح لها وجود مؤثر وملموس. وعملت على استغلال ضعف السلطة والحروب الاهلية بها وكذلك التهديد الذي تشكله الجماعات الارهابية بها وبصفة خاصة "حركة الشباب"، لكي تتدخل تركيا من منطلق المنقذ للصومال من الفقر والحروب والداعمة لاستقرارها، وعلى هذا أخذ التغلغل التركي في الشأن الصومال عدة اشكال وأدوات ومنها:

أولًا– التدخل العسكري: أشكال مختلفة للسيطرة

أ–الاتفاقيات العسكرية بين البلدين:

في عام 2017 قامت تركيا بتأسيس قاعدة عسكرية في الصومال بموجب اتفاقية 2012 والتي تعد اكبر قاعدة عسكرية تمتلكها تركيا خارج اراضيها وتضم مرافق مختلفة للتدريب ومخازن للأسلحة والذخيرة، وتضم القاعدة أكثر من 200 ضابط تركي مهمتهم المعلنة تدريب أفراد الجيش الصومالي، وتقدم القاعدة تسهيلات عسكرية لأية قوات تركية قد تصل المنطقة مستقبلا، كما أن من مهام القاعدة الحفاظ على مصالح تركيا في الصومال،[9] ومن أهداف القاعدة التركية الترويج للصناعات العسكرية التركية وتحويلها إلى قاعدة مبيعات في شرق إفريقيا، كما تسعى من خلالها لتحديد مناطق نفوذها الاستراتيجي المستقبلي، وإخضاع الحكومات لنفوذها ومشاريعها، إضافة إلى تطلّعها إلى القيام بدور عسكري في المنطقة مكافحة القرصنة و الحرب على الحوثيين ومكافحة الإرهاب.[10]

ب. الدعم العسكري بالسلاح:

قامت تركيا بتقديم الدعم للصومال بالمعدات العسكرية لكي يتم التدرب بها في القاعدة العسكرية. ومن ضمن هذه المعدات سلاح ام بي تي– 76 وهو سلاح تركي محلي تستخدمه القوات التركية في مكافحة الإرهاب واستلمت منه الحكومة الصومالية نحو 450 قطعة.

كما انه في عام 2017 قامت تركيا بافتتاح اكاديمية عسكرية تتكون من 3 مدارس عسكرية وتتسع لتدريب 1500 جندي في وقت واحد، وقامت بلدية مقديشيو بتسليم قطعة أرض أخري بمديرية ودجر للحكومة التركية لإنشاء مركز أخر للتدريب العسكري لتعميق التعاون العسكري بين البلدين.

---

[9] غدي حسن، التوغل التركي حول العالم الصومال(2)، الجوار برس، يناير 2020، متاح على: http:- - algiwarpress.com- news- news.aspx?id=12524

[10] التغلغل التركي و القطري في دول القرن الافريقي، مركز المزماة للدراسات والبحوث، مارس 2017، متاح على: https:- - bit.ly- 3kiHsZk

وفي إطار الاتفاقيات الامنية بين تركيا والصومال في سبيل تطوير الشرطة الصومالية، قامت تركيا بتقديم دعما ماليا قدره مليونين دولار شهريا للحكومة الصومالية لدفع رواتب عناصر الشرطة. وتولت تركيا مسئولية إعادة بناء جهاز الشرطة الصومالي من خلال التعاون وتعزيز العلاقات مع جهاز الشرطة التركي من خلال تدريب وتأهيل القوات الشرطة الصومالية.[11]

وفي إطار الدعم العسكري توفر تركيا من خلال قاعدتها العسكرية في مقديشيو تدريبات للجيش الصومالي حيث يتلقى العسكريون تدريبات أساسية قرابة 3 أشهر في مقديشو ثم نقلهم جوا إلى مركز الكوماندوز بولاية اسبارطة بتركيا لتلقي تدريبات 3 أشهر اضافية، ومن ثم ينضمون الي صفوف الجيش الصومالي لإنجاز مهامهم والمشاركة في العمليات الحساسة.[12] كما تقوم نخبة من قوات المهام الخاصة في الجيش التركي بتدريب وتأهيل الجنود والمرشحين لنيل رتب ضابط وصف ضباط في الجيش الصومالي، فضلا عن العديد من المقاتلين غير المنتمين للجيش النظامي.[13]

وفي 27 اغسطس 2020 قامت تركيا بتقديم 12 مدرعة للجيش الصومالي من أجل دعمه في قتاله ضد حركة الشباب الارهابية، على أن يتم استخدام تلك المدرعات من قبل الوحدة الخاصة الصومالية التي تدعي "جورجور ايجل" والتي تم تدريبها وارشادها من قبل الحكومة التركية.[14]

ت. دعم جماعات مسلحة داخل الدولة:

كشفت بعض المعلومات من موقع "نورديك مونيتور" ان الحكومة الامريكية اكتشفت ان تركيا تقوم بتقديم الدعم المالي الي "حركة الشباب" الارهابية في الصومال وكذلك تمويل قطر حليفة تركيا لتلك الحركة، حيث أسفرت العمليات الإرهابية لحركة "الشباب" إلى مقتل عشرات الآلاف وتوسيع انشطتها على الحدود[15]، كما ان هناك بعض التقارير الغربية التي تتهم قطر حليفة تركيا بتمويل حركة الشباب في الصومال والعديد من البلدان الافريقية كتشاد وكينيا وجنوب ليبيا.[16]

هذا بالإضافة الى حادثة اختطاف الفتاة الايطالية التي كانت تعمل بالتطوع في افريقيا عن طريق حركة الشباب الصومالية عام 2018 لتصبح اسيرة لدى "حركة الشباب" الارهابية لمدة 18 شهرا، حتى استطاعت الاستخبارات

---

[11] غدي حسن، مرجع سبق ذكره.

[12] تركيا تتغلغل في مفاصل الجيش الصومالي، ميدل ايست اونلاين meo، اغسطس 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 33DdTLd

[13] مركز التدريب التركي في الصومال يخرج الاف الجنود والضباط، احوال تركية، يوليو 2020، متاح على: https:- - ahvalnews.com- ar- mrkz-altdryb-altrky-balswmal-yukhrwj-alaf-aljnwd-waldbat- alqrn-alafryqy?language_content_entity=ar

[14] Turkey donates armored personnel carriers to Somalia، Daily Sabah، August 2020، available at: https:- - www.dailysabah.com- politics- turkey-donates-armored-personnel-carriers-to-somalia- news

[15] بالتفاصيل.. وثائق تكشف دعم تركيا لحركة الشباب الارهابية، سكاي نيوز عربية، يناير 2019، متاح على: https:- - bit.ly- 3hGuvaq

[16] قطر تحت العباءة التركية في افريقيا، موقع meo، يناير 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 335WRHh

التركية بصفتها تمتلك قاعدة عسكرية في الصومال بلعب دور الوساطة بين حركة الشباب و ايطاليا، مما اسفر عن اثارة الشكوك بعلاقة تركية بتلك الحركة الارهابية و التنظيمات المسلحة الافريقية اذ انها تقوم بتمويلها عن طريق الاموال التي تحصل عليها من لعبها دور الوساطة، كذلك اثارة الشكوك حول رعاية اردوغان للإرهاب و تمويل الجماعات الارهابية بأفريقيا.[17]

هذا بالإضافة إلى إرسال تركيا وقطر الي أكثر من 2000 صومالي كمرتزقة في ليبيا للانضمام الي قوات حكومة الوفاق. كما وعدت تركيا بدعم من حليفتها قطر على مساعدة الصومال التخلص من خطر حركة الشباب الارهابية طالما انها تطيع أوامرها ولكن اذا خالفتها سيتم تقوية حركة الشباب مما يسبب تدهور الأحوال الأمنية في الصومال مجددا.[18]

ثانيا– التدخل الاقتصادي التركي في الصومال.. توغل ملحوظ

أ. الاستثمارات التركية في الصومال.. سيطرة على المقدرات بدعوى التعاون المتبادل

تسيطر تركيا على العديد من القطاعات الاقتصادية في الصومال، بعد توقيع 9 اتفاقيات بين الجانبين، تشمل: المياه المعدنية، الزراعة، الضرائب، المجال الصحي، التعاون العسكري، التعاون المشترك بين وكالتي الأناضول وصونا للأنباء، تمّ توقيعها بحضور الرئيسيين في السفارة التركية في مقديشيو.

كما أن هناك استثمار في مطار مقديشو الدولي حيث تولت شركة فافوري التركية ترميم وإدارة محطة مطار مقديشو، وإدارة الخدمات والبضائع فيها، والركاب من وإلى المطار، وتسعى لبناء محطة جديدة في المطار. فيما أنشأت وكالة تيكا مدرجاً إضافياً فيه، وقام أردوغان بافتتاح الصالة الجديدة في المطار، وتم تيسير رحلات جوية بين مقديشو وإسطنبول، حتى غدت الخطوط التركية الأكثر نشاطا دوليا داخل الصومال.

كذلك استثمرت في ميناء مقديشو الذي تديره شركة البيرق التركية منذ عام 2015 وتذهب عائداته بنسبة 55% للشركة التركية و45% للحكومة الصومالية، وبلغت استثمارات الشركة فيه 7 مليون دولار.

---

[17] ابراهيم هايل، القصة الكاملة.. الاستخبارات التركية تحرر مواطنة ايطالية كانت مختطفة في كينيا، وكالة انباء تركيا، مايو 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 2P5qDU7

[18] تركيا وقطر تلاعبان الصومال بحركة الشباب، الساعة 24، اغسطس 2020، متاح على: https:- - bit.ly- 2FtH3Vr

ويأتي الاستثمار في قطاع الصحة، الذي تبلغ استثمارات تركيا فيه قرابة 200 مليون دولار لعام 2015، منها 153 لترميم ميتشفى "ديكفير" في مقديشيو وتحويله الي "مشفى رجب طيب اردوغان" من قبل شركة البيرق التركية، على ان يسع المشفى 205 سرير ويكون الطاقم الطبي من 90 تركي و200 صومالي.

أما عن الاستثمارات في قطاعي الزراعة والغذاء، فقد شملت زراعة 8.9 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة والاستثمار في قطاع صيد الأسماك. كما ان تركيا تستثمر في البنية التحتية حيث قامت بإعادة بناء الطرق الرئيسية، وترميم سد شبيلي، وقيام شركات تركية بإزالة القمامة من الشوارع، وكذلك الاستثمار العقاري وبناء المساكن.[19]

وفي 2020 دعت الصومال تركيا للاستثمار في مجال التنقيب عن النفط والبترول في اراضيها، حيث قامت تركيا بتوقيع اتفاقية تعاون اقتصادي شاملة مع الصومال في مجال النفط والغاز.[20] كل ذلك يثبت بشكل أو بآخر التوغل التركي في الشأن الاقتصادي الصومالي وحجم السيطرة الكبيرة على مقدرات الصومال.

ب. المساعدات الإنسانية التركية: وجه آخر للتعاون

تعتبر تركيا من أكبر الدول المانحة للمساعدات للشعب الصومالي حيث قامت بالعديد من المساعدات الانسانية بها عن طريق وكالتها تيكا والهلال الاحمر التركي.

ثالثًا: تداعيات التدخل التركي في الصومال:

أ. تداعيات التدخل العسكري التركي في الصومال

أثار التدخل التركي على الصعيد العسكري في الصومال ببناء قاعدتها العسكرية في مقديشيو 2017 مجموعة من التداعيات الحقوقية التي من شأنها تهديد أمن واستقرار الصومال مما يؤثر على عملية إرساء السلام بها، حيث ذكرت تركيا أن هدفها المعلن من بناء القاعدة العسكرية في الصومال هو لتدريب وزيادة كفاءة الجيش الصومالي ومساعدته على مواجهة ارهاب حركة الشباب الصومالية و المتفرعة عن تنظيم القاعدة، الا ان الهدف الحقيقي من بناءها للقاعدة يتمثل في اغراض استعمارية لتركيا ومحاولتها التمدد الاستراتيجي في تلك المنطقة المتميزة والتي تمنحها العديد من الامتيازات لإطلالها على البحر الاحمر ومضيق باب المندب، إضافة إلى كونها تمنحها مدخلا للتدخل التركي في القرن الافريقي ومواجهة نفوذ بعض القوة الاقليمية و الدولية.

---

[19] التغلغل التركي في دول القرن الافريقي، مرجع سبق ذكره.

[20] احمد محمود، اطماع اردوغان في نفط الصومال، العين الاخبارية، يناير 2020، متاح على: https:- - al-ain.com- article- erdogan-somali-oil-toxic-fangs-tearing-country

وكذلك من تداعيات التوغل العسكري لتركيا ازعاج الدول الإقليمية المهتمة بالملف الصومالي والتي على رأسها الإمارات ومصر وإيران والسعودية، لأن هذا سيؤثر على أمنهم القومي بشكل مباشر فتلك القاعدة ليست مجرد تدريب عسكري للقوات الصومالية، بل يرونه خطوة من ضمن عدة خطوات لتكريس التواجد العسكري التركي في أحد أهم الأماكن الاستراتيجية في العالم.[21]

ب. رغبة تركيا في الاستلاء على مقدرات الصومال:

أثارت رغبة تركيا وأطماعها في النفط الصومالي المتواجد في مياهها الاقليمية مجموعة من التداعيات، حيث ذكر اردوغان انه بالفعل قامت حكومة لصومال بدعوته للتنقيب عن النفط والغاز بأراضيها، فستزيد تلك الدعوات من معدلات الاستقطاب السياسي الداخلي بين الحكومة والولايات الفيدرالية الرافضة للوجود التركي، وذكر بعض الخبراء بالصومال أن الاتفاق مع أنقرة يضرب أسس الدستور الانتقالي الذي يحكم البلاد.[22]

ذلك بالإضافة الى اثارة مجموعة اخرى من التداعيات بعد تنقيب تركيا عن النفط في سواحل الصومال بعد عقد مذكرة تفاهم بين البلدين فبراير 2020 في مجال الطاقة والتعدين، وإقرار الصومال قانونا نفطيا جديدا يفتح 15 حقلًا لشركات النفط الأجنبية، وتعرقل كل تلك التداعيات الجهود الدولية والاقليمية في محاولة حل الصراع القائم على الحدود البحرية لكل من الصومال وكينيا والتي تحتوي الحدود على احتياطات للنفط والغاز والتي لم يتم ترسيمها وهو سيدخل المنطقة في دوامة جديدة من الصراع العنيف[23].

الخاتمة

قامت تركيا بالتدخل في أفريقيا عن طريق الكثير من المستويات فكان لديها تدخل عسكري و اقتصادي وثقافي ومساعدات إنسانية وكل هذه التدخلات كان له أهداف تركية واستفادة لتركيا في المقام الأول. كما أن التدخل العسكري التركي في دول مثل ليبيا والصومال لم يوثر على الأمن فيها فحسب بل على أمن الدول المجاورة أيضا، حيث لم يعد هناك استقرار في البلاد وسيطرة للمليشيات المسلحة ومحاولة تصدير الإرهاب الى الدول المجاورة. واستطاعت تركيا تحقيق العديد من المكاسب و الاستفادة من مقدرات الشعوب الأفريقية الاقتصادية في مجالات الطاقة والبترول.

---

[21] التوغل العسكري التركي الصومال، مرجع سبق ذكره.
[22] اطماع اردوغان في نفط الصومال، مرجع سبق ذكره.
[23] محمد الدابولي، نفط شرق افريقيا.. بؤرة جديدة للتكالب الدولي، مركز فاروس للاستشارات و الدراسات الاستراتيجية، ابريل 2020، متاح على: https:- - pharostudies.com- ?p=4171

يتوقع هذا التقرير استمرار التدخلات التركية في أفريقيا ونموها على مستوى ثابت وسيمثل هذا دعمًا للميليشيات المسلحة وتهديد لأمن الدول الضعيفة ولأمن الدول المجاورة لها أيضا واستمرار تهديد الأمن والسلم الأفريقي. وعلى ذلك، توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان بما يلي:

1- توصي مؤسسة ماعت بضرورة وضع حد للتدخل التركي في شؤون الدولتين محل الدراسة، وذلك على صعيد أفريقي، على اعتبار أن هذا التدخل يعرقل تحقيق شعار الاتحاد الأفريقي لهذا العام المتعلق بإسكات البنادق.
2- توصي مؤسسة ماعت الجهات الدولية والإقليمية بتوقيع عقوبات اقتصادية جماعية على تركيا كي تتوقف عن دعم الإرهاب.
3- توصي مؤسسة ماعت بضرورة الضغط على الحكومة التركية كي تتوقف عن إرسال المرتزقة إلى الأراضي الليبية من سوريا والصومال.
4- توصي مؤسسة ماعت أصحاب المصلحة المختلفين بضرورة الضغط على الآليات الدولية لحقوق الإنسان لا سيما مجلس حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة، للإبلاغ عما تقوم به تركيا من انتهاكات حقوقية يدفع ثمنها المواطن سواء في ليبيا أو الصومال.